



# مجلة إتحاد الجامعات العربية للدراسات والبحوث الزراعية

المجلد : ٥

العدد : ٢

الشهر والسنة : جماد الثاني ١٤١٨ هـ  
أكتوبر / تشرين ١٩٩٧ م

الترقيم الدولي : ٢٦٧٥ - ١١١٠

تقديم سياسة دعم إنتاج القمح من منظور إعادة توزيع الدخل في المملكة العربية السعودية

[٣٦]

عبد العزيز علي السديس



AIN SHAMS UNIVERSITY

مجلة علمية محكمة تصدرها  
جامعة عين شمس  
بقرار من مجلس إتحاد الجامعات العربية

# Arab Universities Journal Of Agricultural Sciences



**VOLUME : 5**

**NUMBER : 2**

**Mon & Yr : Jumada, 2, 1418 H  
October, 1997**

**ISSN : 2675 - 1110**

Arab Univ. J. Agric. Sci., Ain-Shams Univ., Cairo, 5 (2): 553-573, 1997

## **AN EVALUATION OF WHEAT PRODUCTION SUBSIDIES FROM AN INCOME DISTRIBUTION PERSPECTIVE IN THE KINGDOM OF SAUDI ARABIA**

**[36]**

**Abdulaziz Ali As-Sudais<sup>1</sup>**

*A Scientific Refereed Journal*

*Published by*

*Ain Shams University*

*According to a resolution by the Council  
Of Association of Arab Universities*



**AIN SHAMS UNIVERSITY**

## تقويم سياسة دعم إنتاج القمح من منظور إعادة توزيع الدخل في المملكة العربية السعودية

[٣٦]

عبد العزيز بن علي السديس<sup>١</sup>

### الموجز

الهدف الأساسى لهذا البحث هو تقويم سياسة دعم إنتاج القمح محليا ، من منظور إعادة توزيع الدخل ، وقد اعتمد على بيانات استمدت من عينة عشوائية تمثل منتجى القمح فى المزارع الفردية فى مختلف مناطق المملكة . وقد بينت الدراسة أن فئة ذوى الدخل المنخفض لا تمثل أكثر من ٣٦٪ من العينة ، فى حين أن فئة ذوى الدخل المتوسط والمتوسط المرتفعه شكلت ٦٤٪ . كما بينت الدراسة أيضا أن أكثر من ٨٠٪ من الدخل الناجم عن دعم أسعار القمح المنتج محليا للعينة يذهب إلى فئة ذوى الدخل المتوسط والمتوسط المرتفعه ، وهذا يعنى أن الفئة التى يفترض أن تكون الفئة المستهدفة بإعادة توزيع الدخل لصالحها تحصل على أقل من ٢٠٪ من هذا الدخل . وحيث أن الشركات الزراعية الكبيرة والمشروعات المتخصصة تحصل على حوالى ٥٠٪ من إجمالى الدخل الناجم عن دعم أسعار القمح المنتج محليا فإن نصيب فئة الدخل المنخفض فى المزارع الفردية لا يتجاوز ١٠٪ فقط . وقد أوضحت الدراسة تركيزا شديدا فى توزيع الدعم داخل كل فئة من فئات الدخل للثلاث ، فقد بلغ معامل جينى للتركيز ٠,٥٠ ، ٠,٧٢ ، ٠,٥٦ فى فئة الدخل المنخفض والمتوسط والمتوسط المرتفع على التوالى . كما أوضحت الدراسة أيضا أن متوسط العائد الصافى من زراعة القمح لا يتجاوز ٥٥ ريال/طن لفئة الدخل المنخفض ، بينما يصل إلى ٢٠٨ ريال / طن لفئة الدخل المتوسط والمتوسط المرتفع ، كما بينت الدراسة أيضا أن سياسة دعم إنتاج القمح قد جذبت أعدادا كبيرة من خارج القطاع الزراعى للاستفادة من هذا الدعم فقط ، حيث أفاد ٧٠٪ من أفراد العينة المدروسة أنهم سوف يتركون النشاط الزراعى نهائيا إذا ألغى الدعم عن إنتاج القمح .

١- قسم الاقتصاد - كلية العلوم الإدارية - جامعة الملك سعود - الرياض - المملكة العربية السعودية .

(سلم البحث فى مارس ١٩٩٧)

(ووفق على البحث فى ٥ مايو ١٩٩٧)

## AN EVALUATION OF WHEAT PRODUCTION SUBSIDIES FROM AN INCOME DISTRIBUTION PERSPECTIVE IN THE KINGDOM OF SAUDI ARABIA

[36]

Abdulaziz Ali As-Sudaib<sup>1</sup>

### ABSTRACT

Market forces as well as government policies may lead to undesirable pattern of income distribution. So, governments, usually, intervene to correct distortions through various means and policies. Subsidies are well known tool for income distribution.

This article is to investigate and analyze the efficiency of wheat production subsidies from an income distribution perspective.

A random sample covering all provinces in the Kingdom was used to provide primary data. The main findings were:

- Agricultural companies and wheat specialized projects produced around 50% of total production in the Kingdom. These companies and projects are excluded from the sample.
- Low income group represented 36% of the whole sample, but produced less than 20%, hence, received less than 20% of the subsidies.
- Middle and high income group represented 64% of the sample, but produced over 80% of the sample's total production.
- Low income group, in fact, received only 10% of the subsidies because the whole sample represents only 50% of the total wheat production.
- Gini coefficient indicated high concentration even within each group. Gini coefficients were: 0.50, 0.72, 0.56, for low income, middle income, high income, groups respectively.
- Finally, high subsidies have attracted - besides farmers - government officials, businessmen, merchants, bankers, contractors, and many others, most of them 70% are planning to quit farming once the subsidies are lifted or greatly reduced.

1- Department of Economics, College of Administrative Sciences, King Saud Univ., Riyadh, Saudi Arabia.

(Received March, 1997)

(Accepted 5 May, 1997)

كلمات الدالة : سياسة الدعم - توزيع الدخل - الأسعار العالمية - سوق الاحتكار - الاكتفاء الذاتي - الأمن الغذائي - معامل جيني - منحني لورانتز

### المقدمة

وقد أصبح واضحاً أنه لزيادة إنتاج القمح محلياً فلا بد من حوافز إضافية . ولذا فقد حظي إنتاج القمح بمعاملة تمييزية خاصة ، هذه المعاملة هي التزام الحكومة بشراء القمح المنتج محلياً بأسعار مرتفعة جداً ، لاتفوق الأسعار العالمية أضعافاً مضاعفة فحسب ، ولكن أيضاً تفوق تكاليف الإنتاج المحلية المرتفعة جداً وتسمح بنسبة ربح كبيرة جداً لدرجة أنه عندما تغطي الإنتاج حاجة الاستهلاك المحلي وخفضت الحكومة السعر للتشجيعي بنسبة ٤٣٪ تقريباً (من ٣٥٠٠ ريال للطن إلى ٢٠٠٠ ريال للطن) عام ١٤٠٤ هـ ، استمر الإنتاج المحلي للقمح بالتزايد مما يدل على أن سعر ٢٠٠٠ ريال للطن يفوق كثيراً تكاليف الإنتاج ، ويزيد عن ثلاثة أضعاف السعر في الأسواق الدولية آنذاك . ورغم تخفيض السعر للتشجيعي مرة أخرى إلى ١٥٠٠ ريال للطن فإنه لا يزال أضعاف للسعر العالمي حوالي ١٦٠ دولاراً للطن" (نشرة فايننشال تايمز ، ١٩٩٦م) . وفي ضوء هذه الأسعار التشجيعية العالية والدعم المقدم للقطاع الزراعي بصورة عامة كالقروض والإعانات التي يستفيد منها زراع القمح أيضاً ، وإذا أضفنا إلى هذه التكاليف تكلفة الفرصة البديلة للمياه المستخدمة في إنتاج القمح ، ٢٠٠٠ طن ماء لكل طن قمح " (الملاح وأخرون ، ١٩٨٩م) ، وأن بديلها تحلية مياه البحر والتي تصل إلى ١,٦٥ دولار للطن . وفي ضوء هذا كله يتضح أن سياسة إنتاج القمح

لقد حظي القطاع الزراعي في المملكة العربية السعودية باهتمام متزايد في خطط التنمية المتتالية ، إذ تشير أهداف هذه الخطط إلى أن تطوير القطاع الزراعي يرمى إلى تنويع مصادر الدخل القومي ، وتحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية وخصوصاً الاستراتيجية للوصول إلى مستوى مقبول من الأمن الغذائي ، ورفع مستوى المعيشة في المناطق الريفية . وعلى أثر تزايد الموارد المالية للمملكة بعد منتصف السبعينات الميلادية تزايد الدعم المالي للمزارعين عن طريق البنك الزراعي العربي السعودي الذي توسع في منح القروض والإعانات لشنتي الأغراض الزراعية . ولقد نتج عن هذه الإعانات والتسهيلات الهائلة نمواً كبيراً في بعض المنتجات كالألبان والدجاج والبيض والخضروات والأعلاف وغيرها . ولكن إنتاج القمح محلياً لم يستطع مجاراة النمو في المنتجات الأخرى لأسباب أهمها :

- ١- أن استيراد القمح تقوم به الحكومة ممثلة بالمؤسسة العامة لمصوامع الغلال ومطاحن الدقيق بأسعار السوق العالمية .
- ٢- أن المؤسسة تباع القمح والدقيق في السوق المحلي بأسعار مدعومة .
- ٣- أن سعر القمح في الأسواق العالمية يقل كثيراً عن تكلفة إنتاجه محلياً .

أمكن في بعض الدول الكبيرة المتقدمة تقنياً فإنه مكلف جداً "ويُعد ضرباً من الجنون" (الحمصى، ١٩٨٠م) أما الاكتفاء الذاتي من سلعة معينة أو مجموعة محددة من السلع فيتوقف على كمية ونوعية الموارد الاقتصادية المتاحة وعلى طبيعة وتركيب السوق العالمي لهذه السلعة.

وبالنظر لحالة المملكة ومضامنة تكلفة إنتاج القمح مقارنة بالحصول عليه من السوق العالمي يتضح فداحة الثمن الذي يدفعه الاقتصاد السعودي من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي من القمح ويجدر بالذكر هنا أن خطط التنمية المتتالية في المملكة كانت تهدف إلى تحقيق مستوى مقبول من الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية وخصوصاً "الاستراتيجية" ولاشك أن القمح من أهمها، إلا أنه يجب أن لا تفسر إشارة خطط التنمية لهذه الأهداف بأنها تعنى تحقيق الاكتفاء الذاتي من القمح بأى ثمن. كما أن استيراد الغذاء لا يعتبر دليلاً على الفقر أو التخلف، فأكثر الدول استيراداً للغذاء هي اليابان، ألمانيا، دول الاتحاد السوفيتي السابق، إيطاليا، بريطانيا، بل أن مستوى الاكتفاء الذاتي الغذائي لليابان انخفض من ٦٢٪ عام ١٩٦٠م إلى ٢٩٪ عام ١٩٩١م حسب تقرير هيئة زراعة الحبوب البريطانية "HGCA" (جريدة الاقتصادية، ١٩٩٣م).

ويجادل البعض بأن سياسة تشجيع الإنتاج المحلي تمارس في معظم دول العالم المتقدمة والنامية وهذا صحيح بصورة عامة، ولكن يجب التدقيق في هذا الأمر. ففى العادة يأتي الدعم الحكومى لبعض المنتجات لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية متداخلة يصعب الفصل بينها. ويندر أن

في المملكة تحمل الاقتصاد الوطنى تكاليف هائلة في المدى القصير والبعيد، ومع هذا فإن سياسة تشجيع إنتاج القمح محلياً تجد أنصاراً يسوقون مبررات وحجج كالأمن الغذائى، والاكتفاء الذاتى، وحجة أن الدول الأخرى تدعم منتجاتها بالإضافة إلى حجة إعادة توزيع الدخل لصالح المزارعين وتنمية المناطق الريفية.

ويظن كثير من الناس أن سوق القمح العالمى يخضع للاحتكار وهو ظن يبرره كثرة الربط بين حاجة بعض الدول الفقيرة إلى القمح وتعرضها للضغوط السياسية الخارجية. ولكن الشواهد الملاحظة وبعض الدراسات تؤكد أن سوق القمح ليس سوق احتكار (دينيس جرين، ١٩٩٦م).

كما أن حاجة المملكة من القمح تعتبر كمية صغيرة بالنسبة لتجارة القمح الدولية، ومن ثم فإن الحصول عليها أمر سهل طالما تيسرت القدرة المالية (Bahanshal, 1990)، يضاف إلى ذلك أن علاقة المملكة بالدول الأخرى تتسم بصورة عامة بالاستقرار والتكيف الهادئ مع المتغيرات الدولية، ومن ثم لا يتوقع أن يتعرض الأمن الغذائى للمملكة لتهديد حقيقى في المستقبل، كما أنه لم يتعرض فى الماضى منذ أن توفرت الموارد المالية. وبالإضافة إلى هذا كله فإن عبارة الأمن الغذائى لأتبنى الأمن القمحى (Bahanshal, 1989).

أما ما يتعلق بالاكتفاء الذاتى والذي يعنى القدرة على تأمين الحاجات والرغبات دون حاجة لمشاركة أطراف أخرى فإنه لو تحقق للإنسان الفرد فى الأزمنة السحيقة فربما لم تظهر الجماعات والعشائر ولا الدول. والاكتفاء الذاتى التام أمر غير ممكن، وإن

إنعاش المناطق الريفية ، وإتجاهات المزارعين نحو بدائل إنتاجية أخرى وغير ذلك من الآثار ، والتي يمكن على ضوءها استخلاص نتائج تعين على إيضاح الصورة لتسهيل مهمة واضعي السياسات الاقتصادية الزراعية أو غيرها بما يحقق المصلحة الوطنية .

#### أسلوب التحليل ومصادر البيانات

تقوم هذه الدراسة بصورة عامة على التحليل الموضوعي من منظور اقتصادي ، وتستخدم النسب البسيطة والمعدلات الشائعة الاستخدام الواضحة الدلالة ، كالنسب المئوية والمتوسطات ومعامل جينى (Gini Coefficient) ومنحنى لورنز وماشابهها . ونظراً لطبيعة الموضوع وعدم كفاية المعلومات والبيانات التي تتوفرها وزارة الزراعة والمؤسسة العامة لصوامع الغلال فقد تم الاعتماد على بيانات أولية جمعت من عينة عشوائية تمثل مختلف فئات منتجي القمح في المزارع الفردية في مختلف أنحاء المملكة وذلك من خلال استمارة استبيان صممت لتغطي كافة المعلومات التي يمكن من خلالها الإجابة على السؤال الأساسي المتعلق بمدى استفادة فئات الدخل المنخفض في المناطق الزراعية من سياسة دعم إنتاج القمح محلياً .

وقد تم توزيع الاستمارة في مناطق متفرقة في المملكة ليكون التمثيل شاملاً ، وقد استبعدت الشركات الزراعية والمشروعات المتخصصة الكبيرة لأن الغرض هو جمع المعلومات عن المزارع الفردية والتي لا يوجد معلومات مفصلة عنها

بأخذ الدعم صفة الدوام ، خصوصاً إذا كانت كلفته المالية كبيرة . كما أن الدعم عادة يوجه إلى نشاط اقتصادي له من فرص النجاح والاستمرار حظ كبير بحسب الظروف المحيطة ، كأن تكون أهم الموارد الاقتصادية اللازمة متوفرة . وفي حالة القمح فإن نوع التربة ونوع المياه وكميتها وبقية الظروف المناخية الأخرى الملائمة لزراعة القمح تعتبر عوامل محددة للتوسع في زراعة القمح . وفي كل الأحوال يجب تقويم آثار الدعم ليس فقط على النشاط المدعوم ولكن أيضاً على الأنشطة الأخرى التي قد تتأثر سلباً بسبب الاختلالات التي يسببها الدعم في توجيه الموارد الاقتصادية من أنشطة أكثر كفاية إلى أنشطة أقل كفاية (المنيف ، ١٩٨٧م) .

أما حجة توزيع الدخل فهي موضوع هذه الورقة وسوف يكرس البحث لمعرفة أثر سياسة تشجيع إنتاج القمح في المملكة العربية السعودية كقناة من قنوات توزيع الدخل لصالح المناطق الريفية .

#### هدف البحث

يهدف هذا البحث إلى تقويم سياسة تشجيع إنتاج القمح محلياً في المملكة العربية السعودية بأسلوب ضمان شراء المحصول بأسعار تشجيعية كقناة لتوزيع الدخل . وسيتم تحديد نصيب منتجي القمح من ذوى الدخول المنخفضة من الدخل الناجم عن دعم إنتاج القمح ، وسيتم أيضاً مقارنة العائد الصافى من زراعة القمح لذوى الدخول المنخفضة مع أصحاب الدخول المتوسطة والمرتفعة . كذلك سيتم تقويم أثر هذه السياسة على

يحظى بأولوية أكبر من هدف عدالة التوزيع، بعكس نظام آخر يكون فيه هدف عدالة توزيع الدخل أحد أهم أولوياته. وفي كل الأحوال لا يقصد بعدالة التوزيع المساواة في التوزيع (كبه ، ١٩٧٠م).

ويظهر سوء توزيع الدخل في صور عديدة مثل سوء التوزيع على أساس عرقي ، أو ديني ، أو طائفي ، أو جنسي أو خليط من بعض هذه الصور . ويظهر سوء توزيع الدخل أيضا على أساس جغرافي (إقليمي) قد تكون أسبابه تاريخية أو ميساسية أو ثقافية فضلا عن الأسباب الاقتصادية . وقد يكون اختلاف توزيع الدخل على أساس جغرافي (ريفي - حضري) وهذا غالبا ينتج عن سوء التوازن في تنمية القطاعات لصالح للصناعات والخدمات على حساب القطاع الزراعي .

وفي النظام الاقتصادي القائم على ميكانيكية السوق يكون توزيع الدخل على أساس ملكية عناصر الإنتاج . ولذلك نجد أن من أهم صور إعادة توزيع الدخل المشهورة تاريخيا قوانين الإصلاح الزراعي ، والتي من خلالها يتم في معظم الأحيان تحويل المزارعين المستأجرين إلى صغار ملاك بهدف رفع إنتاجيتهم وبالتالي رفع دخولهم (Todaro, 1977) .

ويرى بعض الاقتصاديين أن مسبب انخفاض دخول الفئات الفقيرة هو انخفاض إنتاجيتهم ، ولذلك نجد بعض صور إعادة توزيع الدخل يكون عن طريق إتباع سياسات للتعليم والتدريب بهدف رفع إنتاجية هذه الفئات (Frank et al 1977) .

إلا عن طريق الزيادة الميدانية . وقد تضمنت العينة المدروسة ١٦٥ منتجا ، منهم ٦٠ منتجا من منخفضي الدخل و ٤٦ منتجا من متوسطي الدخل و ٥٩ منتجا من ذوي الدخل المرتفع .

#### توزيع الدخل وإعادة توزيع الدخل

ينطوي تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي - غالبا - على إعادة لتوزيع الدخل . وقد تكون إعادة التوزيع هدفا أساسيا لهذا الدخل وقد لا تكون . ولذلك يحسن التنبيه إلى أنه عند التفكير في التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي وماينجم عنه من إعادة توزيع الدخل فإن الاهتمام يجب أن ينصرف إلى الوصول إلى وضع يكون التوزيع فيه أكثر عدالة من الوضع السابق .

ورغم وجود شبه إجماع بين الاقتصاديين على أن أي نظام اقتصادي يجب أن يحقق أكبر قدر من العدالة الاجتماعية ، إلا أن مفهوم العدالة الاجتماعية نفسه ينطوي على جانب أخلاقي يخضع للتقييم الشخصي . ولذلك فقد يكون سبب عدم المساواة مقبولا عند بعض الناس بينما يرفضه آخرون ، أو يكون أقل مقبولا عند فئة ثالثة . وقد يكون بعض أسباب عدم المساواة أكثر قبولا من أسباب أخرى وهكذا . ولكن ، وبصورة عامة ، فمن أهدافا مثل : تخفيف حدة الفقر ، الحد من التزايد الشديد في الدخول العالية ، وتقليل الفرق بين الدخول ، تعتبر من أهم أهداف تحقيق العدالة الاجتماعية (Frank et al 1977) .

وتتباين الأنظمة الاقتصادية في تحديد أولوياتها ، فقد تكون فلسفة النظام تعتبر زيادة الناتج القومي (النمو الاقتصادي) هدفا



ولكن حتى السياسات الحكومية الرامية إلى رفع معدل النمو الاقتصادي أو تحقيق تنمية قطاع معين مثلاً ، قد ينجم عنها تشوهات في توزيع الدخل يقتضى تدخل الحكومة لتصحيحه ، ولذا فإن الحكومة تتدخل لتوزيع الدخل ، وتتدخل لإعادة توزيع الدخل ، وهكذا فإن العملية تعتبر عملية مستمرة وهي وظيفة هامة من وظائف الحكومة في الدولة الحديثة .

وربما كان بعض المؤيدين لسياسة تشجيع إنتاج القمح في المملكة العربية السعودية يلجأون إلى حجة توزيع الدخل نظراً لغلبة الصيغة الريعية للاقتصاد السعودي ، مما يعني أن جميع الأقاليم وجميع القطاعات لها نفس الحق في الدعم الحكومي . أي أن سياسة الحكومة في دعم إنتاج القمح محلياً كما يراها البعض يخدم غرض إعادة توزيع الدخل لكي تنال المناطق الريفية حصة مناسبة من ريع النفط الذي تتولى الحكومة توزيعه على القطاعات المختلفة عن طريق خطط التنمية والميزانيات السنوية للحكومة . ويلاحظ أهمية تنمية المناطق الريفية من التأكيد المتكرر عليها ضمن أهداف خطط التنمية المتتالية . كما أن البعض في القطاع الخاص يرى أن مسألة الدعم السخي للزراعة وللقمح تحديداً لا يمكن فهمها إلا في إطار توزيع الثروة التي نعمت بها المملكة .

ولكن هل أنت سياسة دعم إنتاج القمح محلياً إلى إعادة توزيع الدخل لمصلحة المناطق الريفية ، أم أن معظم الدعم تلقته أيدي النشاط من سكان المدن وغيرهم لأنهم أسرع استجابة للسياسات الحكومية وأكثر

وقد نرى سياسات أخرى تهدف إلى إعادة توزيع الدخل مثل تحديد حد أدنى للأجور ، وقد نرى مدفوعات تحويلية للفقراء لرفع دخولهم بطريقة مباشرة أو دعم أسعار بعض السلع أو الخدمات . ويعتبر تولى الحكومات الاتفاق على التعليم والمواصلات والصحة وماشابهها نوعاً من توزيع الدخل . ويمكن القول بصورة عامة بأن جميع دول العالم في العصر الحديث تتبنى بدرجات متفاوتة سياسات عديدة ومتنوعة تهدف إلى إعادة توزيع الدخل ، ليس بالضرورة لزيادة الإنتاجية في المجتمع ولكن "لأن مسوء التوزيع الفادح للدخل والثروات يقود إلى اضطراب سياسي قد ينتهي باستخدام العنف والتخريب والتدمير الاقتصادي وتلحق الخسارة جميع طبقات المجتمع أغنياءه وفقراءه ، وقد ينال كيانه السياسي أيضاً" (هلال ، ١٩٩٤م) .

هذا في حالة الاقتصاديات بشكل عام والتي يتولد الدخل فيها من النشاط الاقتصادي لأفراد هذا المجتمع ومؤسساته وما يملكه من موارد اقتصادية ، وهنا يكون المصدر الرئيسي لإيرادات الحكومة هي الضرائب . ولكن في حالة الاقتصاد الريعي فإن الدخل أساساً حق للجميع . فالريع النفطي أو أي ريع منجمي أو الرسوم على السياحة أو على المزارات الدينية أو الممرات المائية ... الخ . كل هذه الأنواع من إيرادات الحكومات ينظر إليها المواطن على أن له حق فيها يجب أن يناله . والحكومات باعتبارها الممثل للمصلحة العليا للمجتمع تقوم بإدارة الإيرادات العامة - ريعية كانت أو ضريبية - وإنفاقها في ما يخدم المصلحة العامة طبقاً لسياسات محددة.

الإجراءات على الشركات والمشروعات الكبيرة قبل تطبيقها على المزارعين الأفراد بعدة سنوات . ويمكن النظر إلى هذه الإجراءات على أنه إدراك من الحكومة بأن دعم أسعار القمح المنتج محلياً قد أدى إلى دعم كبير لفئات لا تحتاج إلى هذا الدعم . وحيث قد سبقت الإشارة إلى استبعاد الشركات والمشروعات المتخصصة الكبيرة فإن تحليل نتائج الدراسة الميدانية يقتصر على نصيب المزارع الفردية من إنتاج القمح في المملكة العربية السعودية .

### تحليل النتائج

إذا كانت سياسة دعم إنتاج القمح محلياً ترمى إلى إعادة توزيع الدخل فإنه من المتوقع أن ينجم عن هذه السياسة ذهاب معظم مائتة الحكومة لشراء القمح المنتج محلياً إلى الطبقة ، أو الإقليم ، أو القطاع المستهدف بزيادة الدخل . والافتراض هنا أن الفئة المستهدفة بزيادة الدخل هي طبقة المزارعين التقليديين ذوي الدخل المنخفض في المناطق الريفية . ولذلك فقد قسمت استمارة الاستبيان فئات الدخل إلى ست فئات، ثلاث منها من ذوي الدخل المحدد الثابت ، والثلاث الأخرى من ذوي الدخل غير المحدد الثابت . والجدولان ( ١ ، ٢ ) يوضحان بالتفصيل رمز الفئة ووصفها وحجمها في عينة الدراسة .

### توزيع منتجي القمح وفقاً للنشاط الاقتصادي

إن أول مايلفت الانتباه أن نسبة الموظفين من منتجي القمح (٥٣٪) تفوق نسبة غير

قدرة على الاستفادة منها نظراً لتوقعهم في القدرات المتعلقة بالمعلومات والأنظمة والاستثمارات وأموال التمويل وغيرها . فإذا كان الأمر كذلك فإن نجاح هذه السياسة في إعادة توزيع الدخل يعتبر ضئيلاً لأن النظر إلى الزيادة في إنتاج القمح ، أو في حجم الدعم ، أو في نصيب القطاع ككل ، تعتبر مؤشرات مضللة . لأن الواجب النظر إلى الفئة المستهدفة من السكان التي ترمى السياسة إلى إعادة توزيع الدخل لصالحها (North et al 1987) .

ولذلك ونظراً للأهمية البالغة التي تحظى بها حجة توزيع الدخل كمبرر اقتصادي لسياسة دعم إنتاج القمح محلياً فقد أجرى هذا البحث لمعرفة ماإذا كانت هذه السياسة قد أدت فعلاً إلى إعادة توزيع الدخل لصالح القطاع الزراعي التقليدي وفقراء المناطق الريفية أم لا ، وخاصة أنه يستدل من الإحصائيات المتاحة أن الشركات الزراعية الكبيرة والمشروعات العملاقة المتخصصة في إنتاج القمح تفوز بنصيب الأسد من الأموال التي تنفقها الحكومة على دعم إنتاج القمح محلياً . فقد بلغ نصيب هذه الشركات والمشروعات عام ١٩٨٤م حوالي ٦٥٪ من إنتاج القمح وهذا يعني أن ٣٥٪ فقط من إنتاج القمح يقوم به المزارعون الأفراد والأسر . وقد انخفضت هذه النسبة إلى ٥٨٪ عام ١٩٨٧م وانخفضت ثانية إلى ٤٨٪ عام ١٩٩٢م (وزارة الزراعة والمياه، ١٤٠٨ ، ١٤١٤ هـ) .

وقد كان السبب في تراجع نصيب الشركات والمشروعات الكبيرة تخفيض السعر التشجيعي إلى ١٥٠٠ ريال للطن ، وتحديد حجم الإنتاج ، وتطبيق هذه

جدول (١) - توزيع منتجي القمح من الموظفين ذوي الدخل الشهري الثابت وفقاً لفئات الدخل الشهري في عينة البحث.

رقم الفئة	عدد من العينة	% عدد من كامل العينة	فئة الدخل الشهري الثابت	توضيحات
٣	٣٣	٢٠	أكثر من ٨٠٠٠ ريال	هذه الفئة من ذوي الدخل المحدد الثابت وهو يعتبر دعماً عالياً في المناطق الريفية وهذه الفئة تضم للدرسين القدامى وكبار الموظفين والضباط وكبار موظفي مؤسسات القطاع الخاص... الخ. وينظر إلى هذه الفئة على أنه من الخطأ اتباع سياسة تعيد توزيع الدخل لصالح أفراد هذه الفئة.
٢	٢٦	١٥,٨	أكثر من ٤٠٠٠ ريال وأقل من ٨٠٠٠ ريال	هذه الفئة من ذوي الدخل المحدد الثابت ويعتبر دعماً متوسطاً في المناطق الريفية كاللدرسين وموظفي الحكومة وغيرها وليس هناك مبرر لتصميم سياسات اقتصادية تهدف لإعادة توزيع الدخل لصالح هذه الفئة.
١	٢٨	١٦,٩	أقل من ٤٠٠٠ ريال	هذه فئة صغار الموظفين في الحكومة أو في المؤسسات الخاصة وتعتمد دخولهم منخفضة وأفراد هذه الفئة هي التي يمكن تمرير سياسة إعادة توزيع الدخل لصالحهم.
الإجمالي	٨٧	٥٢,٧		
العينة	١٦٥	١٠٠		

للمصدر: جمعت وحسبت من بيانات عينة الدراسة الميدانية في المملكة العربية السعودية.

جدول (٧) - توزيع متحتي القمح من المزارعين والتجار ورجال الأعمال وغيرهم من ذوي الدخل غير الثابت وفقاً لمستوى ومصدر الدخل في عينة البحث.

رقم الفئة	عدد	نسبتهم إلى كامل الفئة %	مصدر وسري الدخل	توضيحات
أ	٣٢	١٩,٤	الزراعة هي المصدر الأساسي للدخل.	هذه الفئة تعتمد على الزراعة ودخلها الأساسي مصدره النشاط الزراعي وهي فئة في الغالب فقيرة ويمكن تصنيفها مع الفئة رقم (١) ذوي الدخل الثابت. أي أن سياسة إعادة توزيع الدخل يجب أن تستهدف مثل هؤلاء.
ب	٢٠	١٢,١	ميسوري الحال دخلهم من زراعة القمح بقارب دخلهم من الأنشطة الاقتصادية الأخرى.	هذه الفئة تضم صغار التجار ومتوسطي الدخل للثروة من مختلف الأنشطة الاقتصادية كالتمتار والتجارة والصناعة والخدمات... الخ ويمكن تصنيف هذه الفئة مع الفئة رقم (٢) من ذوي الدخل الثابت. أي أنه لا يوجد ما يبرر إيجاد سياسة لإعادة توزيع الدخل لصالح مثل هذه الفئة.
ج	٢٦	١٥,٨	الدخل من زراعة القمح لا يشكل إلا نسبة صغيرة من الدخل الكلي.	هذه فئة تضم كبار رجال المال والأعمال من الصناعيين والمقارئين والمقارئين وغيرهم، ومن الخطأ اعتماد سياسة تعيد توزيع الدخل لصالح هذه الفئة ويمكن تصنيف هذه الفئة مع الفئة رقم (٣) من ذوي الدخل الثابت.
الإجمالي	٧٨	٤٧,٣	--	---
العينة	١٦٥	١٠٠	--	---

للمصدر: جمعت وحسبت من بيانات عينة الدراسة الميدانية في المملكة العربية السعودية.

الفئة تشكل نسبة ٣٦,٤٪ من عدد المنتجين وهي الفئة التي يمكن القول بأنها تمثل القطاع الزراعي التقليدي من حيث حجم الحيازة وموقعها وتنوع إنتاجها . كما يوضح نفس الجدول (٣) أن فئة متوسطي الدخل والتي تتكون من المجموعة [ب] والمجموعة (٢) تشكل أقل من ٢٨٪ من عدد المنتجين . أما الفئة الثالثة وهي فئة الدخل المرتفع والتي تضم المجموعة [ج] والمجموعة (٣) فقد شكلت حوالي ٣٦٪ من عدد المنتجين في العينة .

#### نمط توزيع دعم القمح بين فئات المنتجين

تستحوذ فئة متوسطي الدخل على ٤٤,٥٪ من إنتاج القمح وبالتالي ٤٤,٥٪ من دعم إنتاج القمح وهذه نسبة تتفق مع الفكرة الشائعة ، وهي أن الطبقة المتوسطة الدخل هي الطبقة الأكثر إنتاجاً في كثير من الدول ومنها المملكة حيث تتسع وتنشط الطبقة المتوسطة الدخل خلافاً للوضع الشائع في كثير من الدول النامية . كما أن فئة الدخل المرتفع قد ساهمت بـ ٣٦٪ من حجم الإنتاج وبالتالي حصلت على ٣٦٪ من الدخل الناجم عن سياسة دعم وتشجيع زراعة القمح محلياً. إذا يتضح أن أكثر من ٨٠٪ من إنتاج القمح وبالتالي الدخل من دعم القمح يذهب إلى الفئة التي تضم ذوي الدخل المرتفع والمتوسطة والتي تشكل حوالي ٦٤٪ من منتجي القمح وهي فئة يفترض أن سياسة إعادة توزيع الدخل لاستهدافها ومع ذلك تستحوذ على أكثر من ٨٠٪ من الدخل المعاد توزيعه . وهذا يعني أن الفئة التي يفترض أن يستهدفها إعادة توزيع الدخل

الموظفين (٤٧٪) (جدول ١ ، ٢) ، ولكن مساهمة الموظفين في الإنتاج أقل من ٣٨٪ من إجمالي إنتاج العينة ، بينما ساهم غير الموظفين في الإنتاج بأكثر من ٦٢٪ ، ويمكن الاستنتاج أيضاً أن نسبة كبيرة من الذكور في سن العمل في المناطق الريفية موظفون في القطاع الحكومي . وهذا يبين مدى أهمية القطاع الحكومي في المناطق الريفية وأن الإنفاق الحكومي في تلك المناطق هو أهم مصادر الدخل دون منازع. ولمزيد من التفصيل فإن الجدول (٣) يوضح عدد أفراد كل فئة من فئات الدخل الست ونسبتها إلى المجموع وكذلك حجم إنتاجها من القمح ونسبته إلى إجمالي إنتاج العينة .

#### توزيع منتجي القمح وفقاً لمستوى الدخل

لتحقيق هدف البحث تم التمييز بين منخفضي الدخل وهم الفئة التي يفترض استهدافها بسياسة إعادة توزيع الدخل والفئات الأخرى ، ولذلك فقد جرى ضم الفئة (١) إلى الفئة [أ] لتكون مجموعة الفئة المستهدفة، وضم الفئة (٢) إلى الفئة [ب] لتكون فئة متوسطي الدخل ، وكذلك ضم الفئة (٣) إلى الفئة [ج] لتكون الفئة ذات الدخل المرتفع. كما تم جمع متوسطي الدخل مع مرتفعي الدخل لتكون الفئة التي يفترض أنها غير مستهدفة بسياسة إعادة توزيع الدخل لأنها مكونة من ذوي الدخل المتوسط والمرتفع كما يوضح الجدول (٣) .

ومن الجدول (٣) يتضح أن الفئات [أ، ب] هي فئات منخفضة الدخل ، وتعتبر سياسة إعادة توزيع الدخل لصالحها أمراً مفهوماً ومبرراً اقتصادياً واجتماعياً وإنسانياً . فهذه

جدول (٣) - توزيع منتجي القمح حسب فئات الدخل والمساهمة في الإنتاج في عينة البحث\*

فئة الدخل	العدد	% إلى مجموع العينة	الإنتاج (طن)	الإنتاج كنسبة مئوية
(١)	٢٨	١٦,٩	٥٥٧٣	٨,٥
[أ]	٣٢	١٩,٤	٧٠٨٤	١٠,٨
(٢)	٢٧	١٦,٤	٧٦٨٠	١١,٧
[ب]	٢٠	١٢,١	٢١٤٥٩	٣٢,٨
(٣)	٣٣	٢٠	١١٤٩٠	١٧,٥
[ج]	٢٦	١٥,٨	١٢٢٣٤	١٨,٧
المجموع	١٦٥	١٠٠	٦٥٥٢٠	١٠٠
[١ + أ]	٦٠	٣٦,٤	١٢٦٥٧	١٩,٣
[ب + ٢]	٤٧	٢٨,٤	٢٩١٣٩	٤٤,٥
[ج + ٣]	٥٩	٣٥,٨	٢٣٧٢٤	٣٦,٢
المجموع	١٦٥	١٠٠	٦٥٥٢٠	١٠٠
[١ + أ]	٦٠	٣٦,٤	١٢٦٥٧	١٩,٣
[ب + ج + ٣]	١٠٥	٦٣,٦	٥٢٨٦٣	٨٠,٧
المجموع	١٦٥	١٠٠	٦٥٥٢٠	١٠٠

\* البيانات لا تشمل الشركات الزراعية الكبيرة والمشروعات المتخصصة الكبيرة والتي تتجسج حوالى ٥٠٪ من القمح في المملكة.

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات عينة الدراسة الميدانية في المملكة العربية السعودية.

من الدخل الناجم عن دعم إنتاج القمح . وهذا واضح من ارتفاع قيمة معامل جيني إذ بلغ حوالي ٠,٧٢ كما يبين جدول (٤) وشكل (١) .

أما بالنسبة لفئة الدخل المرتفع فقد أظهر التحليل أن معامل جيني للتركيز قد بلغ ٠,٥٦ وهو مرتفع بشكل عام ولكنه أقل سوءاً من وضع فئة الدخل المتوسط ولكنه أكثر تركيزاً من فئة الدخل المنخفض . وكما يوضح الجدول (٤) وشكل (١) أن ١٠٪ من المنتجين من فئة الدخل المرتفع تحصل على ٤١٪ من نصيب هذه الفئة من إنتاج القمح وهذا يعني أن ٩٠٪ من المنتجين ينالون ٥٩٪ من نصيب هذه الفئة من الدخل الناجم عن دعم إنتاج القمح .

إذاً يمكن القول بأن السعر التشجيعي لإنتاج القمح كسياسة لإعادة توزيع الدخل لصالح ذوي الدخل المنخفضة في المناطق الريفية ليست ناجحة ويجب تغييرها والتركيز على الفئة من السكان التي تستهدف إعادة توزيع الدخل لصالحها .

وبالإضافة إلى أن النصيب المتدنى لذوي الدخل المنخفضة من إجمالي الدعم الموجه لأسعار القمح المنتج محلياً يعتبر دليلاً كافياً للحكم على عدم ملائمة هذه السياسة لتوزيع الدخل ، فإن مزيداً من تدقيق النظر في المعلومات التي تم جمعها ميدانياً كما يلخصها الجدول (٥) يوضح أن فئة الدخل المتوسط والمرتفع تستأثران بنحو ٧٩٪ من المساحة المزروعة قمحاً ، تاركة ٢١٪ من إجمالي مساحة المزارع الفردية لفئة الدخل المنخفض . وهذا يفسر أهم الأسباب التي تجعل نصيب هذه الفئة في إنتاج القمح المدعوم تقتصر على حوالي

تحصل على أقل من ٢٠٪ من هذا الدخل . وهذا يعني أن فئة الدخل المنخفض لا تحصل في الواقع إلا على حوالي ١٠٪ من المبالغ المنفقة على دعم إنتاج القمح لأن حوالي نصف إنتاج القمح في المملكة تقوم به الشركات العملاقة والمشروعات المتخصصة الكبيرة والتي لم تشملها عينة الدراسة كما سبق إيضاحه .

#### تحليل تركيز الدعم داخل الفئات

أظهرت النتائج أنه يوجد تركيز شديد وعدم مساواة في توزيع دعم إنتاج القمح داخل كل فئة من الفئات الثلاث (فئة الدخل المنخفض ، فئة الدخل المتوسط ، فئة الدخل المرتفع) والتي يفترض وجود مستوى معقول من التجانس بين المنتجين المنتمين إلى كل من هذه الفئات .

إن نظرة إلى جدول (٤) ومُنحنيات لورنز في شكل (١) تبين أن ٢٠٪ فقط من فئة الدخل المنخفض يحصلون على أكثر من ٥٠٪ من الدعم الذي تناله هذه الفئة بينما نجد أن نصيب الـ ٨٠٪ للباقي من المنتجين في هذه الفئة يقل عن ٥٠٪ من كامل نصيب فئة الدخل المنخفض . وقد بلغ معامل جيني للتركيز في توزيع الدعم بين منتجي هذه الفئة ٠,٥٠ كما يوضح جدول (٤) وشكل (١) .

وتزداد درجة التركيز في توزيع الدعم بين منتجي فئة الدخل المتوسط حيث بلغ نصيب ١٠٪ فقط من المنتجين في هذه الفئة حوالي ٦٩٪ من الدخل بينما نجد أن نصيب ٩٠٪ من المنتجين في هذه الفئة لا يتجاوز ٣١٪ من كامل نصيب فئة الدخل المتوسط

جدول (٤) - النسب المئوية التجميعية تصاعدياً لأعداد المنتجين ونصيبهم من الدعم المخصص لإنتاج القمح ومعامل جيني للتركيز وفقاً لمستوى الدخل.

% من مقدار الدخل الناجم عن الدعم			% عدد المنتجين
دخل مرتفع	دخل متوسط	دخل منخفض	
٠,٩٣	٠,٤١	١,٢٦	١٠
٢,٤٧	١,٣٨	٤,٠٥	٢٠
٤,٥٥	٢,٥٣	٧,٩٦	٣٠
٧,٦٣	٤,٤٩	١٢,٩٨	٤٠
١١,٦٣	٦,٤٣	١٩,٦٧	٥٠
١٧,٨٩	١٠,٠٢	٢٧,٦٥	٦٠
٢٦,٨٨	١٣,٧٦	٣٧,٤٦	٧٠
٣٩,٨٨	٢١,١٠	٤٩,٩٣	٨٠
٥٨,٩٤	٣١,٢٧	٦٤,٤٣	٩٠
١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠
٠,٥٦	٠,٧٢	٠,٥٠	معامل جيني للتركيز*

\* معامل جيني =  $\frac{\text{مجموع ص هـ ص ١٠٠ هـ} - \text{مجموع ص ١٠٠ هـ ص هـ}}{١٠٠٠٠}$

حيث: ص - النسبة المئوية التجميعية تصاعدياً لأعداد المنتجين.

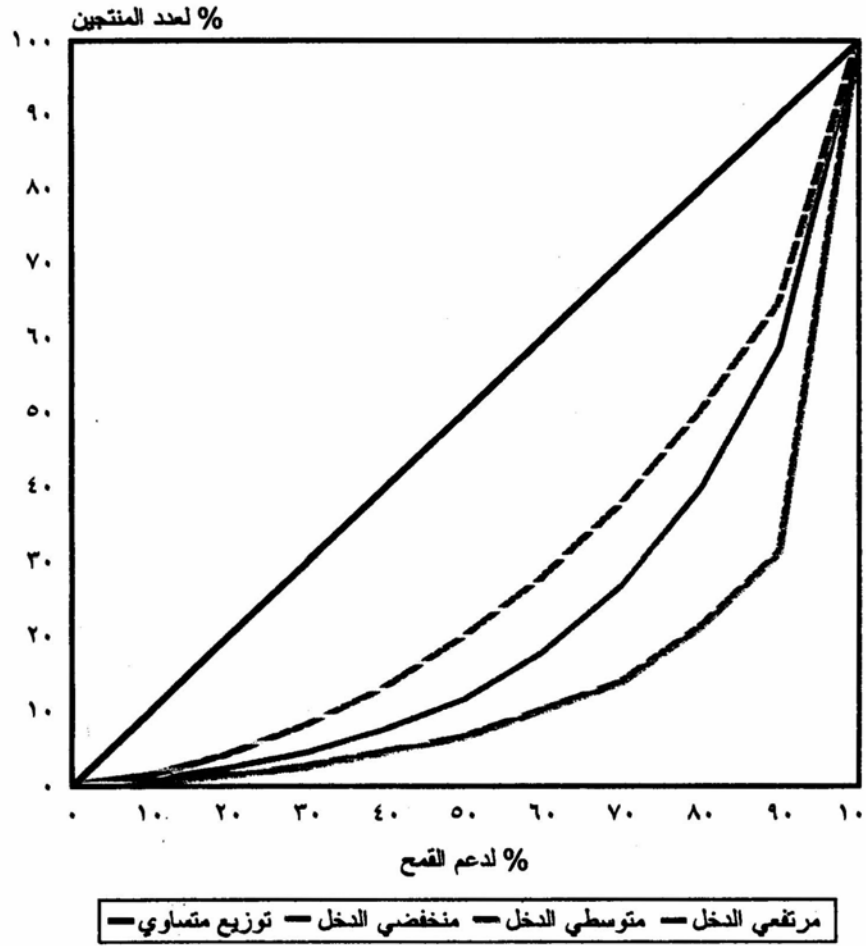
ص - النسبة المئوية التجميعية تصاعدياً لدعم القمح.

هـ - ترتيب المشاهدة.

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات عينة الدراسة الميدانية في المملكة العربية السعودية.



شكل (١) منحنيات لورنز لنمط توزيع الدخل الناجم عن دعم إنتاج القمح وفقاً لمستوى الدخل



جدول (٥) - للمساحة ومتوسط الحيازة والإنتاجية ومتوسط التكلفة وفقاً لفئات دحل المنتجين في  
عينة البحث\*.

البيان	المساحة هكتار	متوسط الحيازة هكتار	الإنتاجية طن/هكتار	تكلفة الإنتاج ريال/طن
(١)	١٤٥٤	٥٢	٣,٨	١٤٩٥
[أ]	١٦٥٩	٥٢	٤,٣	١٣٩٥
(٢)	٢١٦٦	٨٣	٣,٥	١١٩٠
[ب]	٣٩٥٣	١٩٧	٥,٤	١٢٧٠
(٣)	٢٤٣٥	٧٤	٤,٧	١٤٠٨
(ج)	٢٩٦١	١١٤	٤,١	١٣١٦
إجمالي	١٤٦٢٨			
(١+٢)	٣١١٣	٥٢	٤	١٤٤٥
	%٢١			
(٢+٣+ج)	١١٥١٥	١١٠	٤,٦	١٢٩٢
	%٧٩			
إجمالي	١٤٦٢٨	٨٩	٤,٥	١٣٤٣
	%١٠٠			

\* هذه البيانات لا تشمل الشركات الزراعية الكبيرة والمشروعات المتخصصة الكبيرة والتي تنتج حوالي ٥٠٪ من القمح في المملكة.

المصدر: جمعت وحسبت من جدول (٣) ومن بيانات عينة الدراسة الميدانية في المملكة العربية السعودية.

العينة هي ١٣٤٣ ريالاً للطن في المتوسط ، تنخفض لغير الفقراء إلى ١٢٩٢ ريالاً ، ولكنها تقفز إلى ١٤٤٥ ريالاً للطن في المتوسط بالنسبة للفئة ذات الدخل المنخفض . وهذا يعني أنه في المتوسط ينفق المزارع المنخفض الدخل مبلغ ١٤٤٥ ريالاً لإنتاج طن القمح ويخرج بالفرق بين التكاليف والسعر الذي تدفعه مؤسسة الصوامع والبالغ ١٥٠٠ ريال للطن . أي أن المزارع من فئة الدخل المنخفض يربح في المتوسط ٥٥ ريالاً للطن مقابل ٢٠٨ ريالاً هي ربح الطن بالنسبة لفئة الدخل المتوسط والمرتفع . أي حوالي أربعة أضعاف ربح المزارع من فئة الدخل المنخفض . ويمكن تفسير ارتفاع تكاليف فئة الدخل المنخفض بصغر حجم المزرعة (معدل ٥٢ هكتار) الذي ينتج عنه عدم الاستفادة من الأجهزة والآليات الحديثة بأسعار ملائمة .

#### أثر دعم إنتاج القمح على إنعاش المناطق الريفية

قد يجادل البعض بأن النشاط الزراعي في المناطق الريفية ينعش اقتصاد هذه المناطق بما يولده من دخول لأهالي المنطقة باعتبار أن معظم أو كل تكاليف إنتاج القمح تصرف في الإنتاج ، ولا اعتراض على هذا لو أن الأمر فعلاً كذلك . ولكن من إجابات المزارعين على سؤال عن نسبة المستورد من تكاليف الإنتاج تبين أن أكثر من ٧٥٪ من هذه التكاليف مستورد . وهذا يعني أنها لا تولد دخلاً تستحق إلا لعدد قليل من التجار والموردين . وفي هذا الصدد أيضاً يمكن القول بأنه حتى أرباح بعض المزارعين

١٩٪ من إجمالي العينة . وهذا ينسجم مع ما هو معروف في مبادئ علم الاقتصاد وهو أن توزيع الناتج في اقتصاد يقوم على ميكانيكية السوق يتحدد إلى حد كبير بملكية عناصر الإنتاج . وسياسات إعادة توزيع الدخل تهدف دائماً لتصحيح الخلل الناجم عن ميكانيكية السوق (Todaro, 1977) .

#### معدل العائد من زراعة القمح وفقاً لمستوى دخل المنتج

ويظهر الجدول (٥) أن إنتاجية الهكتار لذوى الدخل المنخفض ٤ طن للهكتار وهو أدنى من المعدل العام وهو حوالي ٤,٥ طن للهكتار . ويثور هنا تساؤل عن سبب انخفاض إنتاجية هذه الفئة رغم أن المتوقع أن هذه الفئة هي التي تمثل القطاع الزراعي التقليدي الذي يملك الحيازات الصغيرة والقريبة من المراكز السكانية وفي الغالب من أفضل الأراضي الزراعية . فقد تكمن الإجابة في صغر الحيازة (٥٢ هكتاراً في المتوسط) ، وضيق ذات اليد مما يحول دون الاستفادة من كثير من التقنيات في البذور والأسمدة والمبيدات والري والحصاد والتمويل وكل مراحل العملية الإنتاجية . هذا بالإضافة إلى أنه في كثير من الأحيان يكون تدنى مستوى الدخل مصحوباً بتدنى مستوى المعرفة والقدرة على الحركة والمبادرة . وإذا كان تدنى إنتاجية الفئة الفقيرة ينعكس بصورة مشاهدة في شكل انخفاض في نصيبها من دعم أسعار القمح فإن هناك عنصر آخر يعمل ضد هذه الفئة وهو ارتفاع معدل التكاليف . فكما يوضح الجدول (٥) أن معدل تكلفة الطن من القمح لمجموع

### قناعة المنتجين بدخولهم من زراعة القمح

ولمعرفة مدى رضى المنتج عن دخله من إنتاج القمح تبين أن ٥٩٪ غير راض وحوالي ١٥٪ فقط عبروا عن رضاهم أما ٢٥٪ فقد أبدوا إجابات تكيد بالتردد وعدم اليقين . ولكن يلاحظ أن ١٥٪) التي عبرت عن رضاها ليس من بينها أى من المنتجين من ذوى الدخل المنخفضة وأن ٥٦٪ من الفئة التي عبرت عن عدم رضاها هي من فئة الدخل المنخفضة .

### آراء واتجاهات المنتجين نحو بدائل زراعة القمح

ولعل النقطة التالية تؤكد ماتم استنتاجه من النقطة السابقة إذ أن ٧٠٪ من الإجابات على سؤال عن بديل إنتاج القمح لو ألغيت سياسة الدعم لأسعاره كانت ترك الزراعة نهائياً و ٣٠٪ فقط سوف يتجهون إلى إنتاج منتجات زراعية أخرى . هذا يدل على أن سياسة دعم أسعار القمح قد جذبت أعداداً من منتزعي الفرص من خارج القطاع الزراعي التقليدي مثل كبار الموظفين وكبار رجال المال والأعمال والتجار والمقاولين .. الخ والذين يرتبط بقاؤهم في هذا النشاط ببقاء الدعم مرتفعاً . والملاحظ أن ارتفاع السعر (٣٥٠٠ ريال / طن ثم ٢٠٠٠ ريال للطن) قد هيا الفرصة لزراعة أراض غير صالحة للزراعة في الظروف العادية وذلك بتحويلها إلى أراض يمكن زراعتها مؤقتاً كالأراضي الصخرية تتم تسويتها ثم فرشها بغطاء رملي طيني بارتفاع حوالي ٢٠ سم ، وهذه تكاليف

يذهب جزء كبير منها في استهلاك تفاخري لسلع أو خدمات مستوردة ، أو في استهلاك هذه الأرباح بشيء من الهدر ، مثل بناء مساكن ضخمة وواسعة ومكلفة في مزارعهم ولا لتسكن بشكل دائم ولكن لقضاء أجازة أو رحلة أو ماشابه ذلك كما توضحه الفقرة التالية .

فقد أجاب ٤٧٪ من مجموع العينة أنهم قد بنوا مبان ملائمة للسكن في مزارعهم ولكن أقل من نصفهم (٤٧٪) تسكن هذه المساكن بشكل مستمر أما ٥٣٪ قد بنوا هذه المساكن لقضاء الأجازات . وقد وجد أن ٨٠٪ من ذوى الدخل المنخفضة الذين بنوا مساكن في مزارعهم يسكنونها بشكل دائم .

كما تبين أن ٧٠٪ ممن يسكنون مزارعهم هم من فئة الدخل المنخفض وهي الفئة الأحق بأن توجه سياسة إعادة توزيع الدخل لصالحهم . وهذا يؤيد ما تخوف منه بعض كتاب التنمية من أن الفئة الذكية للنشطة للقادرة مالياً من سكان المدن والأرياف تكون دائماً أسبق من الفئة المستهدفة في تلقف منافع السياسة الحكومية . وفي كثير من الأحيان تكون هذه الفئة قد هيات نفسها قبل انطلاق السياسة الحكومية نظراً لتفوقها في معرفة كثير من التوجهات الرسمية قبل صدورها ، بل أنه يمكن القول بأن من بين هذه الفئات من موظفي الحكومة ورجال الأعمال ممن لديه القدرة على التأثير على تصميم السياسات الحكومية وتعديلها وتفسيرها واستخدام شتى التبريرات الفنية والإدارية والاقتصادية ليتمكن من الاستفادة من هذه السياسة .

كثيراً عن المبلغ المطلوب لتأمين حاجة المملكة من القمح لو تم استيراده من الأسواق العالمية ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى الاحتفاظ بالمصادر المائية النادرة وبقيّة الموارد الاقتصادية المهدرة في انتاج القمح محلياً .

باهظة ولكن يبررها أسعار تشجيعية خرافية ، إلا أن تخفيض السعر للتشجيع إلى ١٥٠٠ ريال للطن وتحديد كميات الإنتاج أدى إلى اختفاء مثل هذه الأنشطة .

#### آثار أخرى لسياسة دعم إنتاج القمح

هذه السياسة جذبت عماله وافدة تشكل ٩٥٪ من العمالة في زراعة القمح كما أن حوالي ٦١٪ من هذه العمالة هي عمالة غير عربية كما أوضحتها إجابات المزارعين . كما ساهمت هذه السياسة في تشجيع هدر المياه الجوفية الصالحة للشرب . فقد أجاب ٨٨٪ من المزارعين أن مياه آبارهم صالحة للشرب والـ ١٢٪ الباقية أجابوا بأن مياههم تحتاج إلى معالجة بسيطة لتكون صالحة للشرب . كما أفاد ٦٨٪ من الإجابات أن مستوى الماء ينخفض سنوياً . ومما يلفت النظر في هذا الصدد أن الشائعات عند المزارعين أن عدد الآبار المرخصة والمتزمتة بالأنظمة أقل من عدد الآبار المخالفة أو غير المرخصة وهذا أمر مثير للقلق . ولكن التوجهات الأخيرة المتمثلة في تخفيض سعر القمح إلى ١٥٠٠ ريال / طن وكذلك تأجيل دفع مستحقات مزارعي القمح لعدة سنوات يخفض من استنزاف المياه .

أما عن اتجاه التكاليف فقد أجاب ٩٣٪ من المزارعين بأنها تتزايد سنوياً . وإذا تذكرنا ماسبق الإشارة إليه من أن ٧٥٪ من تكاليف الإنتاج مستوردة فإن هذا يعني أن مزيداً من الأموال المنفقة على دعم إنتاج القمح محلياً تنسرب إلى الخارج لاستيراد مستلزمات إنتاجية من بذور وأسمدة إلى الخارج لاستيراد مستلزمات إنتاج القمح تزيد

#### الخاتمة والتوصيات

بيّنت الدراسة أن حوالي ٥٠٪ من المبالغ المخصصة لشراء القمح من المزارعين تذهب إلى الشركات الكبيرة والمشروعات المتخصصة الكبيرة وأن الـ ٥٠٪ الباقية تذهب إلى المزارعين الأفراد (كباراً وصغاراً) . كما أوضحت نتائج الدراسة أن نصيب فئة ذوي الدخل المنخفض لا تزيد على ٢٠٪ من الإنتاج وبالتالي الدخل الناجم عن دعم أسعار القمح وهذا يعني ٢٠٪ من الـ ٥٠٪ أي ١٠٪ فقط من المبالغ التي تصرف لشراء القمح المنتج محلياً . أي أن ٩٠٪ من هذه المبالغ تذهب إلى الشركات الكبيرة والمشروعات المتخصصة وإلى ذوي الدخل المتوسط والمترفه وكل هؤلاء لا يوجد ما يبرر إتباع سياسة لإعادة توزيع الدخل لصالحهم . ولذلك يمكن القول بأن شراء القمح بهذه الأسعار بهدف إعادة توزيع الدخل لصالح الفئات منخفضة الدخل في المناطق الريفية لم يحقق نجاحاً .

وقد أتضح من الدراسة أن الأرباح التي تجنيها الشركات وبعض المزارعين ينفق أكثرها إما في التوسع بتهنية أراض غير قابلة للزراعة لزراعتها مؤقتاً بتكاليف باهظة، أو أن بعضها ينفق في استهلاك تافه أخرى مثل بناء مساكن فخمة في مزارع نائية وخالية

١٣٩٧-١٤١٧ هـ كافية للحكم على جدوى هذه السياسة أو عدم جدواها وبالتالي إعلان سياسة واضحة .

٢- لا يوجد سبب اقتصادي أو سياسي أو اجتماعي يبرر الاستمرار في دعم أسعار القمح المنتج محليا وأن استيراد حاجة البلاد من القمح هو القرار الاقتصادي الرشيد كما تفعل اليابان وبريطانيا وسويسرا ودول كثيرة أخرى .

٣- أن أوضاع المياه الجوفية مثيرة للقلق وأن استخداماتها الزراعية تحتاج إلى التنظيم والضبط الصارم ، خصوصا ما تقوم به بعض الشركات وأصحاب المشروعات المتخصصة - بعد تحديد كميات إنتاج القمح - من الاتجاه لإنتاج الأعلاف أو هدر المياه في بقايا مزارع القمح التي تحولت إلى آلاف المنتجعات (الاستراحات) لكل واحدة منها بئر خاص بها . كما أن بعض هذه الآبار يخالف الأعماق المخصصة وأن آبارا كثيرة غير مرخصة أصلا .

٤- نظرا لما تميزت به السنوات القليلة الماضية من عدم الوضوح حول مستقبل إنتاج القمح محليا فقد تراكمت كمية كبيرة من المعدات والآليات والأجهزة الزراعية المختلفة لدى المزارعين ولدى الموردين، وهذه ثروة وطنية هامة يجب عمل شيء مفيد بشأنها وعدم تركها تذهب سدى ، ويمكن النظر مثلا في إعادة التصدير أو التسميق لمشروعات مشتركة مع بعض الدول الأخرى أو غير ذلك .

من الأشجار ، لانتسكن بشكل دائم ولكن كمنتجع لقضاء أجازة أو رحلة أو ماثابها . وقد تبين من نتائج الدراسة أيضا أن أكثر من ٧٥٪ من منخلات إنتاج القمح في المملكة مستوردة وهذا يعني أن التصرب من الاقتصاد الوطني بسبب إنتاج القمح محليا يفوق كثيرا التصرب الذي ينجم عن استيراد حاجة المملكة من القمح .

وقد أوضح معظم أفراد عينة البحث أن مياه آبارهم تتخفيض سنويا وإنها صالحة للشرب وأن كثيرا من الآبار غير مرخصة وهذا يعني أنها غير مسجلة في سجلات وزارة الزراعة والمياه وهو ما يؤثر قلق للمهتمين بأحوال مخزون المياه والأمن المائي في المملكة .

وقد استنتجت الدراسة أن تخفيض السعر لتشجيع القمح محليا إلى ١٥٠ ريال / طن ، وتحديد كميات الإنتاج ، وتأخير صرف ثمن القمح لمدة سنوات ، هذه الإجراءات أوقفت كثيرا من صبور الهدر المالي والمائي إلا أنها أخرجت كثيرا من المزارعين الفقراء ولقيت للقادرين ماليا على الإنتاج والانتظار .

وبناء على الاستنتاجات المأخوذة من الدراسة فإن أهم التوصيات يمكن تلخيصها في النقاط التالية :-

١- أنه من المفيد للمزارعين والمستثمرين في جميع الأنشطة المتعلقة بإنتاج القمح محليا وبالتالي للاقتصاد الوطني بشكل عام أن تتميز السياسة الحكومية تجاه زراعة القمح بالوضوح والاستقرار لتمكين المستثمرين من اتخاذ قراراتهم عند درجة عالية من اليقين ، وأن تجربة عشرين عاما من دعم أسعار القمح المنتج محليا

٥- نتيجة للمياسات الزراعية السابقة فقد تم الاستيلاء على مساحات شاسعة من الأراضي بعضها بطرق مشروعة وبعضها عن طريق التوسع غير المشروع في ظل تساهل ملحوظ إبان الفترة الماضية . هذه الأراضي أصبحت شبه مملوكة للأشخاص الذين استولوا عليها ولذا يجب أن تعود ملكية عامة لأن توسع المدن والقرى في الحاضر والمستقبل سوف يبرز الحاجة لهذه الأراضي ولا يوجد ما يبرر تملك هذه الأراضي أو تركها لهؤلاء الأشخاص لمجرد أنهم وضعوا أيديهم عليها وسبجوها، لو لمجرد أنها كانت تجاور أراضيهم . ولذا فإنه يجب عمل شيء بشأنها .

#### المراجع

##### أولاً : المراجع العربية

- الحمصى ، محمود (١٩٨٠م): خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الثانية ، أكتوبر ، ص ٨٨ .
- جريدة الاقتصادية (لندن) ، ٢٩ يوليو ، ١٩٩٣م .
- دينيس ، جرين (١٩٩٦م): الإنتاج والاستهلاك العالمى المتوقع من الحبوب ، الندوة الدولية ، الحبوب والمياه والقرار السياسى ، لندن ، الباحث العربى ، مركز الدراسات العربى ، يوليو ، أكتوبر ، ص ٢٢ .
- كبه ، إبراهيم (١٩٧٠م): دراسات فى تاريخ الاقتصاد والفكر الاقتصادى ، بغداد ، مطبعة الإرشاد، ص ٣٤ .
- نشرة فايننشال تايمز ، جريدة الحياة (لندن) ، ١٨ نوفمبر ، ١٩٩٦م .
- الملاح ، جلال ، وعبد المجيد ، محمد محمود (١٩٨٩م) : تقدير الأهمية الاقتصادية للمياه فى الاستخدامات الزراعية المختلفة بمنطقة القصيم ، الكويت ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد السابع والخمسون .
- المنيف ، ماجد عبد الله (١٩٨٧م): تقييم دور الإعانات الزراعية فى المملكة العربية السعودية ، الكويت ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد الثانى والخمسون ، ص ١٣ .
- هلال ، على الدين (١٩٩٤م): المياحة والتنمية الاقتصادية ، جريدة القبس ، الكويت، ١٦ يوليو ، ١٩٩٤م .
- وزارة الزراعة والمياه (١٤٠٨هـ) ، (١٤١٤هـ): مؤشرات إحصائية عن الزراعة والمياه فى المملكة العربية السعودية.

##### ثانياً المراجع الأنجليزية

- Bahanshal, M. (1989). *Agriculture and Water Resources in the Kingdom of Saudi Arabia*, King Saud University, College of Administrative Sciences, Research Center, June, 1989, 19.
- Bahanshal, M.M. and G. Cartel (1990). How realistic a threat? *Journal of King Saud University*, 2, 13-15.

- Frank, Charles; R. Webb and C. Richard (Editor) (1977). *Income Distribution and Growth in LDCs*, The Brookings Institution, Washington, DC pp. 7-12.
- Nicholson, W. (1978). *Microeconomics Theory: Basic Principles and Extensions*, 2nd. Ed. The Dryden Press Illinois.
- North, Douglass, C. and M.L. Roger (1987). *The Economics of Public Issues*, New York, Harper Grow, Publisher, 7th Ed. pp. 186-189.
- Todaro, M.P. (1979). *Economic Development in the Third World*, Longman Inc., New York, p. 120.